الفصل العشرون

أصوات المعنيين بالكتاب المدرسي: وجهة نظر أساتذة التعليم الثانوي في لبنان بالكتاب المدرسي الرسمي

عصمت القواص(*)

ملخص: تعبّر هذه المداخلة عن وجهة نظر أساتذة التعليم الثانوي في لبنان بالكتاب المدرسي الرسمي الصادر عن المركز التربوي للبحوث والإنماء والمعتمد في مختلف المدارس الرسمية وفي نسبة كبيرة من المدارس الخاصة أيضاً. وتقر المداخلة بأن الكتب المدرسية اللبنانية الجديدة تمثل تطوراً لافتاً قياساً على ما سبقها من كتب شكلاً ومضموناً. ومع ذلك فإنها تشير إلى سلبيات كثيرة في هذه الكتب ومنها غياب الشفافية في طريقة تشكيل لجان تأليف الكتب المدرسية مما أدى إلى تفاوت في المستوى بين كتاب وآخر من جهة، وداخل الكتاب الواحد من جهة أخرى، كما ظهرت هوة بين مضمون الكتاب المدرسي وبين المنهج الدراسي والأهداف التربوية الموضوعة. وتخلص المداخلة إلى ضرورة الاهتمام بكتاب اللغة العربية خاصة، ومراجعته نظام التقييم المعتمد في مختلف المواد الدراسية، وإعادة النظر بالمبادىء والأسس المعتمدة للسماح باستخدام الكتب الأجنبية في التعليم داخل لبنان.

مقدمة

اسمحوا لي في بداية مداخلتي أن أتوجه بالتحية إلى الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية على مبادرتها إلى عقد هذا المؤتمر حول الكتاب المدرسي، وعلى دعوتها المعنيين به إلى التحدث في هذه الندوة. فالكتاب المدرسي ما يزال يعتبر الوسيلة التعليمية الأساسية بالرغم من تنامي المنافسة له من قبل وسائل أخرى حديثة، تأتي في طليعتها الشبكة الإلكترونية «الإنترنت». علماً بأن استخدام الوسائل التعليمية

(*) ممثل رابطة أساتذة التعليم الثانوي في لبنان.

الحديثة يتفاوت بين مدرسة وأخرى تبعاً للتفاوت القائم أصلاً بين هذه المدارس على أصعدة متعددة، كما يتفاوت استخدامها بين معلم وآخر تبعاً لدرجة معرفته باستخدامها، ولمدى إقباله على الاستفادة منها.

كما يعتبر الكتاب المدرسي صلة الوصل الوحيدة أحياناً كثيرة بين المنهج من جهة أولى، والمعلم والتلميذ من جهة ثانية. فقد يكتفي بعضهم بالإطلاع على الكتاب للتعرف إلى المنهج. ومن هنا التداخل الملاحظ غالباً بين تقييم المنهج وتقييم الكتاب المدرسي، وبين الملاحظات التي قد توجه إلى الكتاب ويكون المنهج هو المعني بها، والعكس بالعكس.

سأعرض في هذه المداخلة الملامح الرئيسية لتقييم الكتب المدرسية استناداً إلى وجهة نظر أساتذة التعليم الثانوي الرسمي، بشكل أساسي، الذين أمثلهم في هذه الندوة. علماً بأني استخلصت الملامح المشار إليها من خلال عملي بينهم، ومن خلال ما سبق وأن أدلوا به حولها خلال المؤتمرات التربوية التي انعقدت خلال الأعوام الأخيرة بدعوة من رابطة التعليم الثانوي.

من الطبيعي أن تركز هذه المداخلة، بشكل رئيسي، على الكتاب المدرسي الوطني الذي يصدره المركز التربوي للبحوث والإنماء التابع لوزارة التربية، نظراً لكونه الكتاب الذي تعتمده هذه الوزارة في مختلف مدارسها، ومن بينها الثانويات الرسمية. علماً بأن الكتاب المذكور يستخدم أيضاً في قسم من المدارس الخاصة ما يجعله الكتاب المدرسي الأول في لبنان، والمستخدم من قبل ما يزيد عن نصف مجموع التلامذة في هذا البلد.

وستتطرق المداخلة إلى تأليف الكتاب المدرسي الوطني، وطباعته وتوزيعه، وتسعيره، كما ستتطرق إلى علاقته بالمنهج، لا سيما لجهة الأهداف، والمحتوى، وطرائق التعليم، ولغته، والتقييم، وستحاول تقديم عدد من المقترحات التي قد تساعد على تطوير هذا الكتاب.

من الإنصاف الإقرار بداية بأن الكتب المدرسية الحالية التي أصدرها المركز التربوي تمثل تطوراً لافتاً بالمقارنة مع الكتب التي كان يصدرها في السابق. ويشمل التطور المشار إليه مختلف الجوانب المادية (مثل نوعية الطباعة والورق...) والفنية (مثل التصميم والإخراج..)، فضلاً عن الجوانب التربوية والعلمية. وقد أصبحت

هذه الكتب تشكل منافساً جدياً لمثيلاتها الصادرة عن دور النشر الخاصة، مما يدفع عدداً غير قليل من المدارس الخاصة إلى اعتمادها.

ولعل الاستمرار في إصدار الكتاب المدرسي الوطني، والعمل على تحسينه من مختلف الجوانب، يساعدان على دفع صناعة الكتب المدرسية في لبنان إلى الأمام، كما يسهمان في الحد من ارتفاع أسعاره.

ومن الضروري التذكير بان الكتب المدرسية في لبنان قد شهدت تطوراً لا بأس به منذ الاستقلال وحتى اليوم. فالكتب القديمة لمناهج سنة ١٩٤٦ كانت في معظمها مستوردة من فرنسا. أما الكتب التي صدرت بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧١ فلم تكن ذات نوعية جيدة، كما غلب عليها الترجمة عن كتب أجنبية. ومع أن الكتب الحالية ذات نوعية أفضل، فإن أسئلة كثيرة ما تزال مثارة حول مدى أصالتها ودرجة تعبيرها عن البيئة اللبنانية والعربية وتراثها.

أولاً: تأليف الكتاب المدرسي الوطني وطباعته وتسعيره

١. التأليف

افتقد أسلوب تشكيل لجان تأليف الكتب المدرسية في المركز التربوي إلى الشفافية، ولم تعتمد فيه أسس واضحة، بل جرى تغليب الاستنساب والاعتبارات الخاصة غير الموضوعية. هذا لا ينفي بالطبع وجود كفاءات مشهود لها في اللجان المذكورة، غير أن هذه اللجان ضمت ايضاً من لا يتمتع بالكفاءة المطلوبة.

من جانب آخر، يبدو أن التنسيق بين لجان التأليف، وبين المؤلفين داخل كل لجنة من اللجان، كان ضعيفاً. وهو ما يتجلى في تفاوت المستوى واختلاف الأسلوب والتوجه بين كتاب وآخر من كتب المادة ذاتها، بل بين فصل وآخر من فصول الكتاب ذاته.

٢. الطباعة

تتداول أوساط متعددة أخباراً مفادها أن طباعة الكتاب المدرسي الوطني ونشره وتوزيعه لم تتم حسب الأصول القانونية. ولقد جرى الحديث خلال ندوتين عرضتا على شاشة إحدى محطات التلفزيون عن صفقة مشبوهة تمت بين المركز التربوي من

جهة، وبعض دور النشر الخاصة من جهة أخرى، أدت إلى خسارة المركز مبالغ طائلة جرى تحميلها لأهالي التلاميذ من خلال رفع أسعار الكتب المدرسية.

٣. التسعير

لا يعد الكتاب المدرسي الوطني ذا سعر متدن بالمقارنة مع متوسط الدخل للأسر الشعبية في لبنان. وهي الأسر التي يشكل أولادها الغالبية بين تلامذة المدارس الرسمية. ذلك أنه اذا احتسبنا ثمن الكتب المدرسية لتلميذ واحد في مرحلة التعليم الثانوي، وأضفنا إليه ثمن بعض القرطاسية والرسوم المدرسية، لحصلنا على مبلغ يقارب الحد الأدنى للاجور. فكيف لأسرة شعبية لديها ثلاثة أولاد أو أربعة أن تتحمل كلفة إرسالهم إلى المدرسة، حتى ولو كانت هذه المدرسة حكومية لا تتقاضى أية أقساط.

ولعله كان من الممكن تخصيص المبالغ التي جرى إهدارها في الصفقة التي سبقت الإشارة إليها من أجل تخفيض سعر الكتاب المدرسي، بحيث يصبح بمتناول أبناء الفئات الشعبية. وعلى أية حال، يتطلب تأمين حق التعلم لجميع الأولاد توفير الكتاب المدرسي باسعار مدعومة تكون بمتناول الجميع.

ثانياً: العلاقة بين الكتاب المدرسي والمنهج

١. الأهداف

تشكو المناهج الحالية من وجود هوة تفصل بين الاهداف العامة من جهة، والأهداف التعلمية من جهة أخرى. ففي حين تركز الأهداف العامة على تنمية قدرات التحليل والاستنتاج والتركيب والتفكير النقدي لدى المتعلم، وهي قدرات تنتمي إلى مستويات التفكير العليا، فان الاهداف التعلمية تقتصر على تنمية قدرات تنتمي إلى مستويات التفكير الدنيا، مثل الحفظ والتطبيق وما شابه. والظاهر أنه قد جرى تأليف الكتب المدرسية استناداً إلى الأهداف التعلمية، ومن دون مراعاة الأهداف العامة. فغلب على هذه الكتب عموماً الطابع الإبلاغي والتلقيني، وغابت عنها تنمية روح النقد لدى المتعلمين واستثارة تساؤلاتهم.

٢. المحتوى

تتقيد الكتب المدرسية عموماً بمعالجة الموضوعات التي حددها مرسوم

المناهج، إلا أنه من الممكن توجيه ملاحظات كثيرة تتعلق بمحتوى المواد التعليمية في الكتب المدرسية. ومن بين هذه الملاحظات ما يأتي:

* الإطناب المبالغ فيه لدى تناول بعض الموضوعات، وفي المقابل الاختصار الشديد المخل إلى درجة التسطيح في موضوعات أخرى. ويلاحظ في كتب علم الاجتماع ايراد نصوص واحصاءات قد تكون صالحة للدراسة الجامعية، وليس الثانوية. كما يلاحظ في الكتب المذكورة، وفي كتب التربية وعلم الاقتصاد وجود تكرار وتداخل بين عدة دروس. وهو ما يطرح امكانية اختصار بعض الدروس، اضافة إلى دمج قسم منها.

* تحوي مختلف الكتب المدرسية أخطاء علمية ولغوية وطباعية ونواقص تربوية لا يستهان بأعدادها.

٣. طرائق التعليم

لا تنسجم طرائق التعليم التي تقترحها الكتب المدرسية دائماً مع الطرائق التي تدعو اليها المناهج الحالية. فكتب اللغة العربية، على سبيل المثال، لم تلحظ استخدام الأنشطة كمدخل لدراسة النصوص، وكأن المطلوب هو تناول الأنشطة بعد الانتهاء من معالجة النصوص.

أما الدليل التربوي، أو كتاب المعلم، فلم ينجح في القيام بالدور المتوقع منه، أي تشكيل مرجع أساسي للمعلم يساعده على تطوير عمله الصفي. وقد اكتفى هذا الدليل غالباً بإعطاء الحلول للمسائل المطروحة في كتاب التلميذ، مع بعض المحاولات الخجولة لطرح بعض الملاحظات والتفسيرات.

٤. لغة التعليم

يشكو القسم الأكبر من التلاميذ، ولا سيما في المدارس الرسمية، من الضعف في اللغة الأجنبية، علماً بأن لهذه المشكلة أبعادها المتنوعة التربوية والاجتماعية، كما أن لها انعكاسات سلبية على تعلم المواد التي يجري تدريسها باللغة الأجنبية، كالرياضيات والعلوم.

وتزيد بعض الكتب المدرسية الطين بلة حين تعمد في المواد المذكورة إلى تعقيد مستوى اللغة المستخدمة، بحيث يصبح من العسير على التلاميذ فهمها. وهو

ما يبرز خصوصاً لدى عرض نصوص أو طرح مسائل تم نقلها حرفياَ عن مراجع فرنسية أو أميركية.

٥. التقييم

من نتائج التأخر في إصدار نظام التقييم المعتمد حالياً، أي نظام التقييم بالكفايات، إلى ما بعد صدور مرسوم المناهج ونشر الكتب المدرسية، غياب أي أثر لهذا النظام عن الكتب المدرسية. فهذه الكتب تعتمد غالباً التقييم استناداً إلى الأهداف التعلمية المحدودة، مما أدى إلى تعميق الهوة القائمة أصلاً بين الكتب والأهداف العامة. ولا يخفى أن كلاً من الأهداف التعلمية التي اشتملت عليها المناهج، ونظام التقييم المستند اليها، ينتمي إلى المقاربات التعليمية السلوكية التي تتناقض في معظم أسسها وتوجهاتها مع المقاربات البنائية التي تنتمي اليها الأهداف العامة للمناهج، ويستلهمها نظام التقييم بالكفايات.

أما أدلة التقييم فليست وافية بالغرض الذي وضعت من أجله، حيث أنها لا تقدم نماذج كافية أو متنوعة تتعلق بتقييم مختلف الكفايات. إحدى النتئاج الناجمة عن غياب نظام التقييم المعتمد عن الكتب المدرسية تتمثل في التباين بين الأسئلة التقييمية المطروحة في هذه الكتب، وتلك التي تطرح في الامتحانات الرسمية. وهو ما يساعد على ازدهار تجارة الكتب التي تعالج نماذج لأسئلة طرحت، أو قد تطرح في الامتحانات الرسمية. علماً بأن هذه الكتب قد يكون لها تأثير ضار على تعلم التلاميذ، نظراً لكونها تروج لفكرة الاسئلة المنمطة.

ثالثاً: المقترحات

١. اعتماد أسس واضحة وشفافة في تشكيل لجان تأليف الكتب المدرسية في المركز التربوي، على أن تكون لجاناً دائمة تتولى تطوير هذه الكتب وتعديلها دورياً، وتتلقى الملاحظات عليها من قبل المعنيين وفق آلية محددة.

٢. إتباع الأصول القانونية والشفافية في التعاقد مع دور النشر الخاصة في مجال طباعة الكتب المدرسية وتوزيعها.

٣. تخفيض أسعار الكتب المدرسية بحيث تصبح بمتناول الجميع.

٤. إعادة النظر بالمناهج بعد مرور ٩ سنوات على صدورها، بخاصة وان المرسوم ١٠٢٢٧ يفرض إعادة النظر بها كل خمس سنوات. إضافة إلى عن معالجة الثغرات المتعددة التي تشكو منها، ولا سيما ابتعاد أهدافها التعلمية عن اهدافها العامة. على أن يصار بعد ذلك إلى اصدار كتب مدرسية جديدة تراعي ما اشير اليه، وتتقيد بنظام التقييم الذي يكون معتمداً عند إصدارها.

٥. اعتماد لغة مبسطة تكون بمتناول التلاميذ في كتب الرياضيات والعلوم التي تصدر باللغة الأجنبية.

٦. الانطلاق في تأليف الكتب المدرسية من البيئة المحلية، والاستناد إلى التراث الوطني والقومي، مع الابتعاد عن الترجمة الحرفية للكتب الاجنبية.

٧. بذل جهد استثنائي خاص لتطوير كتب اللغة العربية.

٨. إعادة النظر بالمبادئ والاسس المعتمدة لإجازة استخدام الكتب المدرسية الأجنبية، أو تلك الصادرة عن دور نشر خاصة، والتنبه بشكل خاص إلى الجوانب الوطنية والتربوية والعلمية فيها.

٩. العمل الجاد من أجل إصدار الكتاب الموحد للتاريخ، حيث أنه لم يعد من الجائز السكوت على التأخر المتمادي على هذا الصعيد.